توظيف الذكاء الاصطناعي لمواجهة الفتاوى الشاذة

بحث مقدم

لدار الإفتاء المصرية

إعداد

دكتورة: رضا عبد الخالق إسماعيل

مدرس الفقه بجامعة الأزهر

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فلا شك أن الإفتاء له موقع عظيم، ومنزلة جليلة في الشريعة الإسلامية، ولذا فقد شُدد فيه وفي القول بغير علم، قال الله تبارك وتعالى: {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ} [الأعراف: ٣٣].

وعن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إِنَّ اللهَ لَا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعهُ مِنَ النَّاسِ، وَلكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا، اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأفْتوا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأضَلُّوا))[1].

ومن هنا كان للفتاوى الشاذة والمنحرفة أكبر الأثر على المجتمع لما يترتب عليها من الضلال والفساد، فكان لزامًا مواجهتها وهو ما يقوم به العلماء الأجلاء عن طريق نشر العلم الصحيح، والتوعية العامة.

ونظرًا لما يتسم به العصر من تطور تكنولوجي كان من الجيد توظيف التقنيات الحديثة لمواجهة الفتاوى الشاذة، ومن هنا كان هذا البحث.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في الآتي:

١- ضرورة التصدي للفتاوى الشاذة لما تمثله من خطر على المجتمع الإسلامي.

---

[1] صحيح بن حبان- ك: السير- ب: طاعة الأئمة- ذكر وصف الأئمة المضلين التي كان يتخوفها على أمته صلى الله عليه وسلم، ح: ٤٥٧١ (١٠/ ٤٣٢)، المعجم الصغير للطبراني، ب: الذي من اسمه زكريا، ح: ٤٩٥ (١/ ٢٩٧) قال الطبراني: لم يروه عن صفوان إلا إسحاق بن إبراهيم مولي مزينة.

٢- ضـرورة مواكبة العصـر، ومن ثم اسـتخدام التقنيات الحديثة وتوظيفها لخدمة الشـريعة عمومًا والإفتاء خصوصًا.

مشكلة البحث: يجيب البحث عن التساؤلات التالية:

١- ما هو الذكاء الاصطناعي؟ وما هي أهم مجالاته؟

٢- ما هو الإفتاء؟ وما الفرق بينه وبين الفقه؟

٣- ما هو حكم الإفتاء؟

٤- ما هي شروط المفتي؟ وما هي أهم سماته؟

٥- ما هي الفتوى الشاذة؟ وما حكم العمل بالشاذ أو الضعيف؟

٦- ما هي أسباب ظهور الفتاوى الشاذة؟ وكيف يمكن مواجهتها؟

٧- ما هو دور الذكاء الاصطناعي في كشف الفتاوى الشاذة.

٨- ما حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى إبراز دور الذكاء الاصـطناعي في مواجهة الفتاوى الشـاذة عن طريق توضـيح آلية استخدامه في تنقيح الفتاوى وتحليلها.

منهج البحث: يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي في تحليل الآراء والأقوال الواردة في البحث.

خطة البحث: ينقسم البحث إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي، ومجالات تطبيقه

يتكون من مطلبين:

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي، وفيه فرعين:

الفرع الأول: التعريف اللغوي.

الفرع الثاني: التعريف العلمي.

المطلب الثاني: مجالات تطبيق الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: تعريف الإفتاء، وحكمه، والفرق بينه وبين الفقه، وشروط المفتي وسماته.

يتكون من أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإفتاء.

المطلب الثاني: حكم الإفتاء.

المطلب الثالث: الفرق بين الإفتاء والفقه.

المطلب الرابع: شروط المفتي وسماته.

المبحث الثالث: ماهية الفتوى الشاذة، وأسباب ظهورها، وطرق مواجهتها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ماهية الفتوى الشاذة وحكم العمل بالشاذ.

الفرع الأول: الشذوذ في اللغة والاصطلاح.

الفرع الثاني: معني الفتوى الشاذة.

الفرع الثالث: حكم العمل بالشاذ.

المطلب الثاني: أسباب ظهور الفتاوى الشاذة.

المطلب الثالث: طرق مواجهة الفتاوى الشاذة.

المبحث الرابع: حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء، ودوره في كشف الفتاوى الشاذة

ويتكون من ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء.

المطلب الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في كشف الفتاوى الشاذة.

المطلب الثالث: نموذج تطبيقي يبرز تفعيل الفتوى الإلكترونية.

خاتمة البحث: وتشتمل على أهم النتائج، والتوصيات.

وصلّى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول:

تعريف الذكاء الاصطناعي ومجالات تطبيقه

المطلب الأول: تعريف الذكاء

أولًا: التعريف اللغوي.

الذكاء الاصطناعي مركب من لفظتي الذكاء والاصطناع.

الذكاء في اللغة: مصدر ذكي يذكى ذكاءً، وذكا يذكو ذكاءً، ويأتي بعدة معانٍ منها:

١ – **الفطنة**: يقال: صبي ذكي إذا كان سريع الفطنة[١].

٢ – **حدة القلب**: يقال: ذكي الرجل يذكى ذكاءً، فهو ذكيٌّ على فعيل.

٣ – **السن**: يقال: بلغت الدابة الذكاء، أي: السن[٢].

الاصطناع في اللغة: مأخوذ من المصدر "الصُّنع" بالضم، والطاء بدل من تاء الافتعال لأجل الصاد، ويطلق على معانٍ منها:

١ – طلب الصُّنع: يقال: اصطنع عنه صنيعة، واصطنع فلان خاتمًا: إذا سأل رجلًا أن يصنع له خاتمًا[٣].

---

[١] العين (٥/ ٣٣٩) باب الكاف والذال.

[٢] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٦/ ٢٣٤٦) (ذكا).

[٣] لسان العرب (٨/ ٢٠٩) (صنع).

٢- صنع الشيء لنفسه: اصطنعه لنفسه، فهو صنيعته إذا اصطنعه وخرجه[١].

٣- اصطنع: افتعال من الضيعة وهي العطية والكرامة[٢].

المعنى المختار مما سبق هو: الذكاء بمعني الفطنة، والاصطناع بمعني طلب وصنع الشيء، إذ المراد العلمي من الذكاء الاصطناعي هو جعل الآلات تفكر مثل البشر وجعلها تحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها.

ثانيًا: التعريف العلمي.

الذكاء الا صطناعي هو فرع من فروع علوم الحا سبات، وهو عبارة عن سلوك وخصائص معينة تتسم بها البرامج الحاسوبية وتجعلها تحاكي القدرات الذهنية البشرية، حيث يهدف علم الذكاء الاصطناعي إلى تطوير أنظمة تحقق مستوى من الذكاء شبيه بذكاء البشر أو أفضل منه، وصممت تطبيقاته لتقلد تصرفات العقل البشري، فالهدف هو وضع المعارف البشرية داخل الحاسوب ضمن ما يعرف بقواعد المعرفة، ومن ثم يستطيع الحا سوب عبر الأدوات البرمجية البحث في هذه القواعد والقيام بالمقارنة والتحليل من أجل استخلاص واستنتاج أفضل الأجوبة والحلول للمشكلات المختلفة، وهذا يشبه ما يقوم به الإنسان

---

[١] مختار الصحاح ص١٧٩ (صنع).

[٢] لسان العرب (٨/ ٢٠٩) (صنع)

عندما يحاول حل مشكلات جديدة تصادفه في حياته اليومية اعتمادًا على خبراته وتجاربه السابقة وعبر توقعاته للنتائج المحتملة ومن خلال مهاراته في الاستنتاج والمفاضلة بين أحسن الحلول المتاحة[١].

ويختلف نظام الأتمتة (Automation) عن الذكاء الاصطناعي A١، فالأتمتة نظام يعتمد على القواعد التي تحددها البرمجة، حيث تتبع الآلة المتسلسلات المنطقية المحددة سلفًا وهو ما يعني كون الرمز A يؤدي منطقيًّا إلى الرمز B وهكذا.

أما الذكاء الاصطناعي فهو بمثابة تعليم الآلة لتستنتج بنفسها وتدرك ما يجب أن تفعله وما لا يجب أن تفعله، فالتشفير أو الترميز هنا لا يكون صريحًا حيث يسمح للآلة بقدر معين من المناورة[٢].

المطلب الثاني: مجالات تطبيق الذكاء الاصطناعي

تم استخدام الذكاء الاصطناعي وتطبيقه في عدة مجالات منها:-

١ - **التعليم**: الذكاء الاصطناعي إحدى ركائز تحسين العملية التعليمية ومن أهم سبل تطوير المواد الدراسية، حيث أسهم في عمل خوارزميات وهي إقامة أدوات تعليمية تعمل على إعادة صياغة المناهج التعليمية وبلورتها بما يتناسب مع اهتمام الطلاب للوصول إلى أقصر الطرق من أجل توصيل مواد الدراسة، وأيضًا يعزز القدرة على التواصل وزيادة المهارات الاجتماعية[٣].

---

[١] تحسين قدرات الذكاء الاصطناعي لمساعدة الطلاب في التعليم https: / 24.pw / 9gfef

[٢] إم آي تي تكنولوجي ريفيو العربية (٢٠٢٠) كيف ساهم الذكاء الاصطناعي في تطوير التعليم العالي مجلة Mttechnology review بالشراكة مع مؤسسة دبي للمستقبل .https: / / 2upw / hi739

[٣] كيف استطاع الذكاء الاصطناعي على التأثير على التعليم، خديجة لطفي (٢٠١٩) hHps : / / 2u.pw / g gfef.

٢- **الطب**: تعد تطبيقات الذكاء الاصطناعي وسيلة مساعدة للخدمات الطبية، حيث تعمل بشكل رئيسي على تحليل علاقة أساليب الوقاية أو العلاج مع النتائج التي يبديها المرضي، وتساعد أيضًا في عملية التشخيص، وتسهم في تحسين الخطط العلاجية وتطوير الأدوية ومراقبة المريض ورعايته[١].

٣- **القضاء**: لقد سخرت بعض الدول التقنيات المتقدمة في الذكاء الاصطناعي للأعمال القانونية منها الولايات المتحدة الأمريكية والتي قامت بإطلاق "المحامي الآلي" والذي يقوم بتوفير المعلومات القانونية والتحدث مع الناس بشكل مشابه للبشر، وأيضًا تم تقديم بعض الخدمات القانونية التي يتم من خلالها الوصول إلى أي معلومة قانونية أو حكم قضائي معين والسوابق القضائية، وهذه الخدمات تقدم من قبل بعض الشركات الخاصة والتي تستخدم تقنيات معينة تتنبأ بالأحكام التي سيصدرها القضاة والتي تعرف بالعدالة التنبؤية Predictive Justictive [٢].

٤- **الأمن السيبراني**: الأمن السيبراني هو الحماية لشبكات الاتصالات وأنظمة المعلومات والبيانات بما في ذلك الأجهزة المتصلة بالإنترنت، ويتعلق الأمن السيبراني بالتدابير الوقائية والمعايير التي يجب اتباعها والامتثال لها لمواجهة التهديدات والحد من الانتهاكات أو الوصول غير المصرح به.

---

[١] الذكاء الاصطناعي في الرعاية الصحية ص١١.

[٢] دور الذكاء الاصطناعي في التقاضي والتنفيذ ص٢٣١.

ويستخدم الذكاء الاصطناعي في تحسين الأمن السيبراني من خلال التطبيقات التي تتوقع التهديدات المستقبلية، وتقليل وقت اكتشاف التهديد، والتقليل في التكاليف[1].

٥- **الخدمات الدينية**:- حيث يمكن للذكاء الاصطناعي مساعدة الباحثين والعلماء الشرعيين في تحليل الفقه والأحكام الشرعية با ستخدام تقنيات التعليم الآلي ومراجعة الفتاوى والموارد الشرعية، ويستطيع الذكاء الاصطناعي أيضًا تحليل الأسئلة والمشكلات الشرعية المعقدة وتوفير الأحكام الفقهية الصحيحة بطريقة سريعة ودقيقة تحت اشراف علمي[2].

المبحث الثاني : تعريف الإفتاء، وحكمه، والفرق بينه وبين الفقه، وشروط المفتي، وسماته

المطلب الأول: تعريف الإفتاء

الإفتاء في اللغة:- مصدر بمعني إبانة الأمر، يقال: أفتى في المسألة، أي أبان الحكم فيها[3].

---

[1] دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن السيبراني، ص١٤٠٨١، ١٤٠٨٤، ١٤٠٨٥.

[2] تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودورها في خدمة العلوم الشرعية ص٣٢٢.

[3] القاموس الفقهي (١/ ٢٨١).

فأصـــل الإفتاء والفتيا تبيين المشـــكل من الأحكام، وأفتى المفتي إذا أحدث حكمًا[1]، ويقال: أفتاه في المسألة يفتيه إذا أجابه[2].

والفتوى لغة:- اسم مصدر بمعنى الإفتاء، والجمع الفتاوَى والفتاوِي[3].

الفتوى اصطلاحًا: عرفها العلماء بتعريفات متقاربة منها:-

١ - **الفتوى:** هي إخبار عن الله تعالى في إلزام أو إباحة[4].

٢- هي توقيع عن الله تبارك وتعالى[5].

٣- هي تبيين الحكم الشرعي عن دليل لمن سأل عنه[6].

مناقشة التعريفات:-

---

[1] تهذيب اللغة (١٤/ ٢٣٤) (فتا).

[2] لسان العرب (١٥/ ١٤٧) (فتا).

[3] لسان العرب (١٥/ ١٤٧) (فتا).

[4] الفروق للقرافي (٤/ ٣٥).

[5] أدب المفتي والمستفتي (١/ ٢٤).

[6] صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ص٣٢.

يؤخذ على التعريفات الثلاثة أن هذا الحد (إخبار عن الله تعالى- توقيع عن الله تعالى- تبيين الحكم الشرعي) يدخل فيه من أخبر عن حكم الله مطلقًا، سواء أكان مقلدًا أم مجتهدًا، فينبغي أن يقيد بما يميز المجتهد من غيره كإضافة قيد مثل كونه من أصل الفتيا أو مجتهدًا مثلًا.

٢- يؤخذ على التعريفات الثلاثة أن حدها يدخل فيه جميع الأحكام الشرعية وينبغي من تقييدها بكونها عملية ليخرج مما يتعلق بالاعتقاد ونحوه، أي بيان أنها متعلقة بعلم الفقه.

٣- يؤخذ على التعريف الأول والثاني أن هذا الحد يدخل فيه الإرشاد، فينبغي إضافة قيد: "لمن سأل عنه"، للتفريق بين الإرشاد والإفتاء؛ لأن الإخبار بحكم الله تعالى من غير سؤال هو إرشاد.

٤- يؤخذ على التعريفات الثلاثة أنه ينبغي إضافة قيد "في نازلة"، للفرق بين التعليم والإفتاء؛ لأن الإخبار عن حكم الله تعالى في غير نازلة تعلم.

الترجيح: مما سبق يمكن أن يقال:-

الفتوى هي: إخبار بحكم شرعي عملي مكتسب من أدلته التفصيلية لمن سأل عنه في نازلة.

المطلب الثاني: حكم الإفتاء

الإفتاء يعتريه الأحكام التكليفية الخمسة:

١ - **الجواز**: وهو الأصل، إذ لا بد للناس من علماء يسألونهم، ومفتين يستفتونهم عملاً بقوله تعالى: {فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [النحل: ٤٣]. وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً أصابه جرح على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم أصابه احتلام فاغتسل فمات فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ((قتلوه قتلهم الله، ألم يكن شفاء العي السؤال. ثم قال: لو غسل جسده وترك رأسه حيث أصابه الجرح))[١].

٢ - **الوجوب**:- وذلك إذا كان المفتي أهلاً للإفتاء وكانت الحاجة قائمة ولم يوجد مفتٍ سواه، فحينئذ تلزمه الفتوى.

قال تعالى: {إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ} [البقرة: ١٥٩]. وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((من سئل عن علم عنده فكتمه ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة))[٢].

٣- **الاستحباب**: وذلك إذا كان المفتي أهلاً، وكان في البلد غيره، ولم تكن هناك حاجة قائمة[٣].

---

[١] المستدرك على الصحيحين- ك: الطهارة، ح: ٦٣ (١/ ٢٨٥) قال الحاكم: صحيح على شرطهما.

[٢] المستدرك على الصحيحين- ك: العلم، ح: ٣٤٥ (١/ ١٨٢) قال الحاكم: ووجدنا الحديث بإسناد صحيح لا غبار عليه عن عبد الله بن عمرو.

[٣] شرح الكوكب المنير (٤/ ٥٨٣).

٤- **التحريم**: وذلك إذا لم يكن عالمًا بالحكم لئلا يدخل تحت قوله تعالى: {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ} [الأعراف: ٣٣].

٥- **الكراهة**: وذلك إذا كان المفتي في حال تمنعه من التركيز كما في العوارض النفسية كالغضب الشديد، أو الجوع المفرط، أو هم مقلق، أو خوف مزعج، أو نعاس غالب، أو حالة مدافعة الأخبثين[١].

المطلب الثالث: الفرق بين الفقه والإفتاء

أولًا: من حيث التعريف:

الفقه لغةً: الفهم، يُقال: "فَقِهَ الرجل" (بالكسر)، و"فَقُهَ" (بالضم)، "فقاهة" أي: فَهِم، ثم خُصّ به علم الشريعة، والعالِم به "فقيهًا"، و"فقّهه الله"، و"تفقّه": إذا تعاطى ذلك، و"فاقهته": إذا باحثته في العلم[٢].

واصطلاحًا: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية[٣].

---

١ يراجع: إعلام الموقعين (٤/ ١٧٤، ١٧٥).

٢ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٦/ ٢٢٤٣) (فقه).

٤ الإبهاج في شرح المنهاج (١/ ٢٨).

٥ لسان العرب (١٥/ ١٤٧) (فصل الفاء).

٦ فتاوى الإمام الشاطبي ص٦٨.

أما الإفتاء لغةً: مصدر أفتى يُفتي إفتاءً، يُقال: أفتاه في الأمر أي: أبانه له، وأفتى الرجل في المسألة، واستفتيته فيها فأفتاني إفتاءً، ويُقال: أفتيتُ فلانًا رؤيا رآها إذا: عبّرتها له، وأفتيته في مسألة إذا: أجبته عنها[1].

واصطلاحًا: هو الإخبار بحكم شرعي لا على وجه الإلزام[2].

ثانيًا: يمكن توضيح الفرق بين الفقه والإفتاء من خلال النقاط التالية:

١. الفقه هو العلم بالأحكام الشرعية، فهو أوسع نطاقًا حيث يشمل جميع الأحكام الشرعية في مختلف أبواب الفقه، بينما الإفتاء أضيق نطاقًا، حيث يقتصر على بيان الحكم الشرعي في واقعة محددة.

٢. الفقه هو العلم بالأحكام الشرعية، وهذا العلم مستمد ومستنبط من الأدلة التفصيلية وهي القرآن، والسنة، والإجماع، والقياس وغيرها، فهو علم استنباطي.

أما الإفتاء، فهو إخبار السائل أو المستفتي استنادًا إلى هذا الاستنباط، فهو يتعلق بالتطبيق

٣. مجال الفقه هو بيان الأحكام مجردة مطلقة عن أي قيد، بينما الفتوى تراعي الزمان والمكان والعُرف والمصلحة والمفسدة وغيرها.

٤. في الفقه لا بد من ذِكر الأدلة للأحكام، بخلاف الفتوى، فليس للمفتي ذكر الأدلة إلا إذا تراءى له ذلك، أو إذا طلب المستفتي معرفة الأدلة والعلل.

٥. مهمة الفتوى أصعب من مهمة المعرفة الفقهية، حيث تتطلب -الثانية- معرفة الأحكام وأدلتها وعللها ومقاصدها، بينما في الفتوى نضيف إلى ذلك معرفة الواقع تفصيلا للشخص أو الحدث أو القضية التي ستُنزل عليها الفتوى.

وبناءً على ما سبق: يمكن القول بأن الفقه هو القاعدة المعرفية، والإفتاء هو تطبيق هذه القاعدة على حالة محددة.

المطلب الرابع: شروط المفتي

الفرع الأول: يُشترط في المفتي عدة شروط وهي:

١- الإسلام، فلا تصح فتيا الكافر.

٢- التكليف: أي البلوغ والعقل[١].

٣- أن يكون عدلًا: متصفًا بالصدق والأمانة[٢].

٤- أن يكون عالمًا بالأصول: وهي النصوص من الكتاب والسنة المتعلقة بالأحكام -دون المواعظ والقصص وأمور الآخرة- ليميز بين الظاهر والمؤول، والناسخ والمنسوخ، وغير ذلك.

٥- معرفة القياس وأنواعه: ليميز بين ما يجوز وما لا يجوز[٣].

---

[١] المجموع (١/ ٤١).

[٢] روضة الناظر (٢/ ٤٠٢).

[٣] يراجع: الورقات (١/ ٢٩).

٦- أن يكون عالمًا بالفروع: وهي مسائل آحاد تتعلق بها الأحكام، إذ لا يشترط أن تكون الأحكام كلها بالتواتر بل قد يحكم بالآحاد.

٧- أن يكون عالمًا بخلاف العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم[١].

٨- أن يكون عالمًا باللغة: بالقدر الذي تدعو الحاجة إليه من آيات الأحكام التي في الكتاب والسنة.

٩- معرفة علم الرجال: ليأخذ برواية العدل دون المجروح، لكن لو أخذ من الصحيحين جاز الاقتصار عليهما من غير معرفة رجالهما.

١٠- أن يكون عالمًا بتفسير الآيات والأخبار الواردة في الأحكام ليتمكن من الإفتاء منها[٢].

١١- أن يكون صحيح الذهن، بصير العقل بحيث لا يتشوش إدراكه عن اختلاف الأدلة وتعارضها، ليوثق بقوله ولا يتهم[٣].

١٢- فقه الوقائع ومعرفة العرف وفهم القرائن، فالمفتي لا ينقل فقط أقوال العلماء بل يفقه واقع المستفتي حتى تقع الفتوى في موضعها قال ابن عابدين: "إن جمود المفتي والقاضي على ظاهر المنقول مع ترك العرف والقرائن الواضحة والجهل بأحوال الناس يلزم منه تضييع حقوق كثيرة، وظلم خلق كثيرين"[٤].

---

[١] الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات (١/ ٢٤٢).

[٢] الأنجم الزاهرات (١/ ٢٤٢- ٢٥٤).

[٣] يراجع المجموع (١/ ٤١).

[٤] مجموعة رسائل ابن عابدين (١/ ٤٧).

١٣ – أن يكون لديه معرفة بمقاصد الشريعة وفقه الموازنة بين جلب المصالح ودرء المفاسد، وسد الذرائع، وفقه مآلات الأمور، وعن ذلك يقول الشاطبي: "النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعًا، وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو بالإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل مشروعًا لمصلحة فيه تستجلب أو لمفسدة تدرأ، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه، وقد يكون مشروع لمفسدة تنشأ عنه أو مصلحة تندفع به ولكن له مآل على خلاف ذلك، فإذا أطلق القول في الأول بالمشروعية، فربما أدى استجلاب المصلحة فيه إلى مفسدة تساوي المصلحة أو تزيد عليها، فيكون هذا مانعًا من إطلاق القول بالمشروعية، وكذلك إذا أطلق القول في الثاني بعدم المشروعية ربما أدى استدفاع المفسدة إلى مفسدة تساوي أو تزيد، فلا يصح إطلاق القول بعدم المشروعية"[٤].

الفرع الثاني: سمات المفتي.

أولًا: ينبغي أن يتصف المفتي بخمس خصال:

١ – أن تكون له نية: فهي رأس الأمر، وروح العمل، والعمل تابع لها يبني عليها يصح بصحتها ويفسد بفسادها.

٢ – أن يكون له علم وحلم ووقار وسكينة، فإنها كسوة علمه وجماله.

---

[٤] الموافقات (٥/ ١٧٧ – ١٧٨).

٣- أن يكون قويًّا على ما هو فيه وعلى معرفته: أي مستظهرًا متطلعًا بالعلم متمكنًا منه غير ضعيف فيه.

٤- الكفاية: فإنه إذا لم يكن له كفاية احتاج إلى الناس وإلى الأخذ مما في أيديهم.

٥- معرفة الناس: فهذا أصل عظيم يحتاج إليه المفتي، فإنه إذ لم يكن فقيهًا في معرفة الناس تصور له الظالم بصورة المظلوم وعكسه، والمحق بصورة المبطل وعكسه، فينبغي أن يكون فقيهًا في معرفة مكر الناس وعوائدهم وعرقياتهم، فإن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعوائد والأحوال، وذلك كله من الدين[1].

ثانيًا: سمات المفتي المعاصر.

في ظل التقدم العلمي، والثقافي، والتكنولوجي، ينبغي للمفتي الاتصاف ببعض السمات، وهي:-

١- **التحرر من التعصب**[2]: التعصب بغير الحق مذموم، فالتعصب لأحد الأئمة يسبب التفرقة بين الأمة ويدخل في قوله عز وجل: { إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍ} [الأنعام: ١٥٩]، ويؤيد ذلك: اشتهر على لسان الكثير من الأئمة في مسائل الاجتهاد قولهم: "رأيي صواب

[1] إعلام الموقعين (٤/ ١٥٢- ١٥٧).

[2] التعصب هو: التزام مذهب معين من المذاهب المنسوبة إلى الإسلام عقدية أو فقهية والمحاماة عنها حقًّا أو باطلًا. التقليد حكمه في ضوء الكتاب والسنة ص٥٦.

يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصـواب"[1]، قال الإمام الشـافعي رحمه الله: "وددت أن الناس تعلموا هذا العلم ولا ينسب إلى شيء منه، وأؤجر عليه ولا يحمدوني"[2].

وقال ابن تيمية: "وليس لأحد أن ينصـب للأمة شـخصًـا يدعو على طريقته، ويوالي عليها ويعادي عليها غير النبي صـلى الله عليه وسـلم، وما اجتمعت عليه الأمة، بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصـبون لهم شـخصًـا أو كلامًا يفرقون به بين الأمة، يوالون على ذلك الكلام أو تلك النسـبة ويعادون"[3].

ولعل من الآثار السلبية للتعصب فقدان روح الوسيطة والاعتدال[4].

٢- مخاطبة الناس بلغة العصر: والمراد بذلك أمرين:

الأول: ما يتصـل بخصـائص التفكير: ومثاله أن المفتي قد يحجب بعض المعلومات عن بعض الناس لمصلحة يراها لما يترتب على بثها من ضرر أكبر من نفع العلم بها.

ودليله: عن أنس بن مالك أن النبي صـلى الله عليه وسـلم، ومعاذ رديفه على الرحل، قال: ((يا معاذ بن جبل، قال: لبيك يا رسول الله وسعديك، قال: يا معاذ، قال: لبيك يا رسول الله وسعديك -ثلاثًا- قال: ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله صدقًا من قلبه إلا حرمه الله على النار.

---

[1] الغلو في الدين ص٣٢.

[2] المصدر السابق.

[3] درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٧٢).

[4] منهج المفتي المعاصر ص٧٥.

قال: يا رسـول الله: أفلا أخبر به الناس فيسـتبشـروا؟ قال: إذًا يتكلوا، وأخبر بها معاذ عند موته تأثمًا))[1].

وفيه دلالة على أن أحاديث الرخص لا تشاع في عموم الناس لئلا يقصر فهمهم عن المراد بها، وقد سمعها معاذ فلم يزدد إلا اجتهادًا في العمل وخشية الله عز وجل، فأما من لم يبلغ منزلته فلا يؤمن أن يقصر اتكالًا على ظاهر هذا الخبر[2]. وعن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: ((ما أنت بمحدث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة))[3].

ثانيًا: طرق الفهم والإفهام: ولغة عصرنا تتطلب عدة أشياء:-

أولًا: مخاطبة العقول بالمنطق، احترامًا للعقل سيرًا على منهج القرآن الكريم في مخاطبة العقول وإقناعها بالحجة والمنطق.

ثانيًا: استخدام الأساليب اللغوية المناسبة للفئة المستهدفة، ومراعاة مستوياتهم العلمية والفكرية والاجتماعية.

ثالثًا: معرفة طرف من علم الحاسوب؛ لعدة أسباب:-

---

[1] صحيح البخاري- ك: العلم، ب- من خص بالعلم قومًا دون قوم كراهية أن يفهموا، ج: ١٢٨ (١/ ٣٧).

[2] فتح الباري (١١/ ٣٤٠).

[3] صحيح مسلم/ ب: النهي عن الحديث بكل ما سمع، ح: ٥ (١/ ١١).

١- يمثل الحاسوب أداة مهمة في العصر الحالي، ويستخدم في مختلف مجالات الحياة بما في ذلك استنباط الأحكام الشرعية.

٢- يتيح الحاسوب للمفتي الوصول إلى المصادر الشرعية بسهولة وسرعة مما يساعده على الإفتاء بدقة وفاعلية.

٣- يساهم الحاسوب في توثيق الفتاوى، وتداولها بين العلماء والباحثين، مما يعزز التفاعل وتبادل المعرفة.

٤- مواكبة التطورات مثل الذكاء الاصطناعي والتي يمكن استخدامها في مجال الإفتاء لمساعدة المفتي على معالجة المسائل المعقدة، وأيضًا مواجهة الفتاوى الشاذة الصادرة من أي جهة.

المبحث الثالث: ماهية الفتوى الشاذة، وأسباب ظهورها، وطرق مواجهتها

المطلب الأول: ماهية الفتوى الشاذة، وحكم العمل بالشاذ.

الفرع الأول: معنى شذوذ الفتوى.

أولًا: الشذوذ في اللغة: مصدر شذ يشذ شذوذًا، يقال: شذ عن الجماعة أي انفرد عنهم أو خالفهم، وشذ الكلام إذا خرج عن القاعدة وخالف القياس[١].

ثانيًا: الشذوذ اصطلاحًا:

[١] المعجم الوسيط (١/ ٤٧٦) (شذ).

لم يفرد الفقهاء والأصوليون للفتوى الشاذة بابًا يخصها، لاتفاقهم على أن الاجتهاد لا يصح ولا يسوغ إلا إذا وقع من أهله وفي محله ووفق ضوابطه، فمن افتقد الأهلية لم يقبل منه فتوى بحال، وكانت فتواه المنسوبة إلى الشرع قول في دين الله بلا دليل[1].

ومن هنا يتبين أن الفتوى الشاذة عند الفقهاء قد يكون لها دليل، وقد يعمل بها في بعض الأحيان بضوابط تختص بكل مذهب.

الشاذ أو الضعيف عند الحنفية: هو ما قابل الصحيح[2].

وعند المالكية: الشاذ والضعيف هما في مقابل الصحيح والمشهور[3].

أما الشافعية: فلم أقف على تعريف للشذوذ صراحة، إلا أن الإمام النووي رحمه الله قال: "قد يجزم نحو عشرة من المصنفين بشيء وهو شاذ بالنسبة إلى الراجح في المذهب ومخالف لما عليه الجمهور، وربما خالف نص الشافعي أو نصوصًا له"[4]. فالشاذ عنده مقابل الراجح في المذهب أو مخالفة ما عليه الجمهور.

---

[1] الفتاوى الشاذة وخطورتها ص١٩.

[2] حاشية ابن عابدين (١/ ٧٣).

[3] حاشية الدسوقي (١/ ٢٠).

[4] المجموع (١/ ٤٧).

وأما الحنابلة: فلم أقف على تعريفهم للشذوذ، ولكن يشمله كلامهم عن الضعيف ومنعهم العمل به دون ترجيح[1].

الفرع الثاني: معنى الفتوى الشاذة: الفتوى الشاذة تطلق على أحد معنيين:

الأول: ما ذكره الفقهاء من أن الشاذ هو مقابل الصحيح، وقد يفتى به بضوابط كما في حال الضرورة، أي أنها قول مبني في الجملة على دليل لكن مدركه ضعيف.

الثاني: أن الفتوى الشاذة هي: الحكم المصادم لنص الكتاب، أو السنة، أو لما علم من الدين بالضرورة، أو مصادم لمقاصد الشريعة، فالفتوى في هذه الحالة مردودة باطلة، شاذة.

وهذا التعريف بناءً على المفهوم العام للشذوذ كما ذكره ابن حزم حيث قال: "إن حد الشذوذ هو مخالفة الحق، فكل من خالف الصواب في مسألة ما فهو شاذ... إلى أن قال: فلم يجز أن يكون الحق شذوذًا، وليس إلا حق أو باطل، فصح أن الشذوذ هو باطل"[2].

الفرع الثالث: حكم العمل بالشاذ أو الضعيف في المذهب.

١ – منع الحنفية القضاء بالرواية الشاذة في المذهب ما لم يكن العمل عليها[3].

---

[1] الموسوعة الفقهية الكويتية (٥/ ٣٥٨).

[2] الإحكام في أصول الأحكام (٥/ ٧٨).

[3] حاشية ابن عابدين (٥/ ٢٨٩).

٢- عند المالكية: الفتوى لا تكون إلا بالقول المشهور أو الراجح من المذهب[١].

٣- اتفق الحنفية والمالكية أنه يفتي بالضعيف والشاذ في حال الضرورة، ولذا ذكرت في كتب الفقه الأقوال الضعيفة والشاذة بجانب القوال المعتمدة[٢]، وحال الضرورة تتحقق في نفس المستفتي، إذ لا يجوز للمفتي أن يفتي غيره بغير المشهور؛ لأنه لا يتحقق من الضرورة بالنسبة إلى غيره.

المطلب الثاني: أسباب ظهور الفتاوى الشاذة

١- قلة التأهيل العلمي لبعض المفتين: حيث يتصدر للفتوى بعض من لم تتحقق فيهم شروط المفتي وآدابه، وذلك بقصور علمه عن الإلمام بأصول أحكام الشرع، وهذا أمر عانت منه الأمة قديمًا، فقد قال الإمام مالك رحمه الله: وجدت ربيعة مرة يبكي، فقيل له: ما الذي أبكاك؟ أمصيبة نزلت بك؟! فقال: لا، ولكن أبكاني أنه استُفتي من لا علم له، وقال: لبعض من يفتي هاهنا أحق بالسجن من السارق"[٣].

٢- **البعد عن منهج الوسطية في الإفتاء**: فقد يشدد البعض في الفتوى، ويوقع الناس في العنت والمشقة، وقد يعمد البعض الآخر التساهل حد التفريط، فتفسد النفوس وتتبع الرخص دون مسوغ شرعي.

---

[١] حاشية الدسوقي (١/ ٢٠).

[٢] يراجع: حاشية ابن عابدين (١/ ٧٣)، حاشية الدسوقي (١/ ٢٠).

[٣] التمهيد (٣/ ٥).

٣- **التسرع في إصدار الفتوى**: ويظهر هذا جليًّا في برامج الفتاوى على الفضائيات حيث تصدر الفتوى مباشرة دون روية.

قال ابن الصلاح: "لا يجوز للمفتي أن يتساهل في الفتوى، وربما يحمله على ذلك توهمه أن الإسراع براعة، والإبطاء عجز ومنقصة، وذلك جهل، ولأن يبطئ ولا يخطئ أجمل به من أن يعجل فيضل ويُضل، فإن تقدمت معرفته بما سئل عنه على السؤال فبادر عند السؤال بالجواب فلا بأس عليه، وعلى مثله ما ورد عن الأئمة الماضين من هذا القبيل"[١].

٤- **استغلال المنصات الرقمية لنشر آراء غير منضبطة**: سعيًا للشهرة والتميز، وهذا يشكل خطرًا على الفكر والمعتقد داخل المجتمع الإسلامي لاسيما عند غياب المرجعية الدينية الموحدة.

المطلب الثالث: طرق مواجهة الفتاوى الشاذة

أولًا: الاهتمام والعناية بالتأهيل العلمي للمفتي: وذلك من خلال:-

١- التشديد على الكليات الشرعية لأداء دورها في تأصيل علم الفتوى، وضوابطه وآدابه، وتضمين مناهجها لهذه العلوم، ليكون الطالب مؤصلًا تأصيلًا علميًّا رصينًا.

٢- تخصيص الإفتاء: أي تخصيص كل مفتي بجانب فقهي كالمعاملات أو العبادات، ونحوها وهذا التخصيص يجعل لديه خبرة كاملة بهذا المجال.

---

[١] فتاوى ابن الصلاح (١/ ٤٦).

قال الزركشي: "فأما إذا علم المفتي جنسًا من العلم بدلائله وأصوله وقصر فيما سواء كعلم الفرائض وعلم المناسك، لم يجز له أن يفتي في غيره"[1].

٣- تسليح المفتي بتعليمه التقنيات الحديثة وتوفير جهات مختصة لتثقيفه بعلوم الحاسوب ومستجداته حتي يستطيع التصدي لكل ما هو مخالف للمنهج القويم.

ثانيًا: اهتمام الدولة بشأن الإفتاء: وذلك من خلال:

١- تعيين المفتين من قبل ولي الأمر مع شرط حصوله على إجازة علمية في تخصصه؛ لأن الإجازة تكون رادعًا لكل من أراد التصدي للفتوى دون علم.

٢- المراقبة الدورية للمفتين لمتابعة الفتاوى وعدم الإقرار على الخطأ الذي ربما يصدر عنهم.

٣- منع الفتاوى التي تكون على الهواء مباشرة واستبدالها بالرسائل النصية أو البريد الإلكتروني لأجل التروي في الفتوي.

٤- مراقبة الإعلام، ومحاربة القنوات الفضائية التي تنتشر الفتاوى عن غير جهة مختصة.

٥- الاهتمام بالجهات المنوط بها الفتوى بتطوير التقنية لديها لقطع الطريق على الفتاوى المضللة، وتيسير وصول المستفتي إلى المواقع الرسمية.

المبحث الرابع: حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى

[1] البحر المحيط في أصول الفقه (٨/ ٣٥٨).

المطلب الأول: حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء

أولًا: حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى:

يمكن تقسيم الفتاوى إلى نوعين:

الأول: فتاوى لا تتعلق بظروف شـخص بعينه: وذلك مثل أحكام الصـلاة، وأركانها، وشـروطها، وكذا الزكاة، والصوم، وأحكام المواريث العامة، فتجوز الا ستفادة من تطبيقات الذكاء الا صطناعي في الفتوى عملًا بأن الأصل في الأشياء النافعة الإباحة[1]، ولكن بقيدين:

الأول: أن تكون الجهة التي دعمت التطبيق جهة موثوقة، أو حصـلت على إجازة وتزكية من جهة موثوقة معتمدة.

الثاني: أن يكون لدي المستفتي قدرًا من المعرفة تمكنه من استيعاب العبارات والدلالات اللغوية.

قال عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل: "سـألت أبي عن الرجل تكون عنده الكتب المصـنفة، فيها قول رسـول الله صـلى الله عليه وسـلم واختلاف الصـحابة والتابعين، وليس للرجل بصـر بالحديث الضـعيف المتروك، ولا الإسـناد القوي من الضـعيف، فيجوز أن يعمل بما شـاء ويتخيَّر ما أحب منها، فيفتي به ويعمل به؟ قال: لا يعمل حتى يسأل ما يؤخذ به منها، فيكون يعمل على أمر صحيح، يسأل عن ذلك أهل العلم"[2].

الثالث: فتاوى تتعلق بظروف الشـخص بعينه، وتفتقر إلى الأعراف والقرائن والظروف التي تتغير بها الفتوى عادةً: وذلك مثل الفتوى في الطلاق، والنفقة، الرجعة، وغيرها.

---

[1] نهاية السول (١/ ٣٦٠).

[2] صفة الفتوى ص٢٦.

فهذا النوع لا يجوز الاعتماد فيه على التطبيق الذكي؛ لأنه يفتقر إلى شـروط المفتي -السـابق ذكرها- ومنها التكليف، والعدالة، وفقه النفس، ومآلات الأمور، وغيرها.

قال القرافي: "كان الأصـل يقتضـي أن لا تجوز الفُتيا إلا بما يرويه العدل عن العدل، عن المجتهد الذي يقلده المفتي، حتى يصـح ذلك عند المفتي، كما تصـح الأحاديث عند المجتهد، لأنه نقل لدين الله تعالى في الوصفين، وغير هذا كان ينبغي أن يحرم، غير أن الناس توسعوا في هذا العصر، فصاروا يفتون من كتب يطالعونها من غير رواية، وهو خطر عظيم في الدين، وخروج عن القواعد"[1].

ثانيًا: حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في مواجهة الفتاوى الشاذة.

إن حفظ الدين هو أحد مقاصد الشريعة وأجلها، فينبغي العمل على تثبيت أركان الدين وأحكامه والعمل بها، ومواجهة كل ما يخالف دين الله عز وجل من كفر وإلحاد أو نشر البدع.

فكل تقنية تحقق هذا المقصـد، فهي مشـروعة وجائزة، ما لم تصـادم نصًّـا أو أصـلًا شـرعيًّا معتبرًا، ولم يترتب عليها محذور شرعي.

[1] الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام ص٢٦.

قال تعالى: {هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعًا} [البقرة: ٢٩]، ومعناه: أن جميع ما في الأرض منعم به عليكم فهو لكم، ويستدل بهذه الآية الكريمة على أن أصل الأشياء التي ينتفع بها الإباحة[١].

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عافية، فاقبلوا من الله العافية، فإن الله لم يكن نسيًّا)) ثم تلا هذه الآية: {وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا} [مريم: ٦٤][٢].

فالأصل في المنافع الحل وفي المضار الحرمة، وكل ما لم يرد في الشرع دليل عليه بتحريم أو تحليل وكان نافعًا فالأصل فيه الإباحة، وإن كان ضارًّا فالأصل فيه المنع والتحريم[٣].

المطلب الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في مواجهة الفتاوى الشاذة

إن الذكاء الاصطناعي عامل مهم في تحقيق التطور والتقدم في سائر مجالات العلوم الشرعية، ويمكن توظيفه في كشف الفتاوى الشاذة من خلال الآتي:

---

[١] تفسير القرطبي (١/ ٢٥١).

[٢] المستدرك على الصحيحين- ك: التفسير، ح: ٣٤١٩ (٢/ ٤٠٦) قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

[٣] البحر المحيط (٨/ ١٢).

١ - **تحليل المحتوي الفقهي**: يمكن ا ستخدام تطبيقات الذكاء الا صطناعي في إجراء تحليلات عميقة للنصـوص الشـرعية والتعامل مع كميات كبيرة من البيانات بكفاءة فائقة، وبالتالي يمكن تحقيق نظام عادل يعتمد على الأدلة والتحليل الشـامل بدقة عالية وسـرعة فائقة، وتنطوي هذه العمليات على اسـتخدام خوارزميات متقدمة لتحليل تراكيب الجمل ومعاني العبارات والمصـطلحات الشـرعية، وتسـتخدم تقنيات النمذجة اللغوية لتعزيز قدرات الذكاء الاصـطناعي في التعرف على السـياقات الشـرعية وتفسـيرها بطريقة دقيقة وموضـوعية، وأيضًـا من خلال زيادة قاعدة البيانات وتحسـين خوارزميات التعلم العميق يمكن توفير أدوات متقدمة تحقق فهمًا أكثر عمقًا، وتحقيق نتائج أكثر دقة في تفسير النصوص الفقهية[١].

٢ - **تصنيف الفتاوى**: يمكن ا ستخدام تطبيقات الذكاء الا صطناعي في تصنيف الفتاوى إلى صحيحة وشـاذة، وذلك عن طريق تقنيات التعلم الآلي، ويتطلب ذلك معالجة البيانات وتدريب نماذج التعلم الآلي على مجموعة كبيرة من الفتاوى، مع تمييز الفتاوى الشـاذة عن الفتاوى الصـحيحة، حيث يمكن اسـتخدام تقنيات مثل معالجة اللغات الطبيعية (NLP) واسـتخراج الميزات لتمثيل الفتاوى وتحليلها، ومن ثم استخدام خوارزميات التصنيف لتحديد الفتاوى الشاذة[٢].

---

[١] الذكاء الاصطناعي والتعليم (٧٥/ ٢).

[٢] المصدر السابق.

٣- **كشف الانحراف الموضوعي**: وذلك باستخدام خوارزميات اكتشاف الشذوذ لاكتشاف الآراء الشاذة في المسائل الفقهية، مثل تطبيق Isolation Forest أو تطبيق One – Class[١].

٤- **مقارنة الفتوى مع الإجماع الفقهي**: حيث يمكن البحث في قواعد بيانات للمذاهب المعتبرة ومقارنة الفتوى المشكوك فيها مثل تطبيق Neouj لتمثيل العلاقات بين المسائل والأحكام[٢].

[١] دليل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال البحث العلمي (١/ ٣٥).

[٢] دليل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال البحث العلمي (١/ ٣٥)

المطلب الثالث: نموذج تطبيقي يُبرِز تفعيل الفتوى الإلكترونية

نشر أحد أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر الشريف فتوى أثارت جدلًا، ولاقت استنكارًا من علماء الأزهر الشريف. وقد تصدى لها مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية بالرد والتوضيح، نص الفتوى (نقلًا عن موقع الجزيرة مباشر):

"يحق للدولة استفتاء الشعب على تغيير قوانين الميراث، وقال: لا يوجد نص قرآني يمنع المساواة بين الرجل والمرأة في الميراث –بحسب وصفه– وتابع قائلًا: القرار في النهاية هو قرار شعبي، ومن يرفض ذلك يجعل من نفسه وصيًّا على المجتمع".

وأضاف: "المساواة في الميراث، وخاصة بين الأخ والأخت، ليست ممنوعة بنص صريح من القرآن أو الأحاديث النبوية، كما أن الميراث حق وليس فرضًا، وهو مسألة فقهية تعتمد على الفهم الذي يُرضي العموم" وفق قوله.

رد مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية:

نشر المركز بيانًا عبر صفحته الرسمية على موقع فيسبوك، جاء فيه:

"إن النصوص المتعلقة بعلم الميراث في الإسلام نصوص قطعية، محكمة، راسخة، لا تقبل الاجتهاد أو التغيير، وبإجماع الصحابة والعلماء في كل العصور"[١].

وأوضح أن هذه النصوص تناسب كل زمان ومكان وحال، وقد تولّى ربُّ العالمين بنفسه تقسيم المواريث في القرآن الكريم، لأهميته، وعظم خطره، وإزالة لأسباب النزاع والشقاق.

---

[١] الآيات رقم ١١، ١٢، ١٧٦ من سورة النساء.

وأضاف: إن الادّعاء الدائم أن أحكام الشريعة لا تُناسب الزمان وتطور العصر -طرح كريه لا يُراد به إلا عزل الإسلام عن حياة الناس، فضلًا عن كونه فتنة عظيمة في دينهم، لا يجني المجتمع منها إلا الانحراف الفكري، والتطرف في أحد جهتيه.

وأشار إلى أن علم تقسيم الميراث في الإسلام مرتبط ومتشابك مع قضايا وأحكام عديدة، مدّعي قصوره لا يبين عمدًا صلته بتشريعات كثيرة، في قضايا النفقة والواجبات المالية، إذ إن بيانها يقضي بعدالته.

وأكد أن تجديد الفكر وعلوم الإسلام حرفة دقيقة لا يُحسنها إلا العلماء الراسخون المشهود لهم بالدِّيانة والتمكن داخل الأروقة العلمية، وليس على الشاشات أو بين غير المتخصصين، والفكر المتطرف في أقصى جهتيه جامد يرفض التجديد بالكلية في جهة أو يحوله إلى تبديد للشرع وأحكامه في الجهة الأخرى.

ولفت إلى أن التستر خلف لافتات حقوق المرأة للطعن في أحكام الدين، وتصويره عدوًّا لها -حيلة مغرضة تستهدف تنحية الدين، وتقزيم دوره، وتدعو إلى استيراد أفكار غربية مشوهة، دخيلة على المجتمعات العربية والإسلامية، بهدف ذوبان هويتها وطمس معالمها.

وشدد على أن تفسير "أولي الأمر" في القرآن الكريم بـ"الشعب" لمنحه سلطة عليا في التشريع والحكم، ولو بمخالفة أحكام الشريعة والأعراف المستقرة -شذوذ في تفسير الآية الكريمة[1]، ودعوة للتجرؤ على أحكام الدين وتشريعاته، وإهدار لمواد الدستور المصري ومقرراته.

---

[1] وهي قوله تعالى: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ} [النساء: ٥٩]. جاء في تفسير "أولي الأمر منكم":

١- الأمراء، وهذا على قول الجمهور، وأبي هريرة، وابن عباس، وغيرهم.

٢- قيل: المراد أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

٣- قيل: المراد الصحابة.

٤- قيل: المراد أولو الفقه في الدين والعقل، واختاره مجاهد، وهو مروي عن ابن عباس.

٥- هم أولو الرأي والعقل الذين يدبرون أمور الناس.

واختار الطبري والقرطبي ما عليه الجمهور، وهو أن المراد بهم الأمراء.

وأوضح البيان أنه ليس ثمة تعارض بين الفقه الإسلامي في جهة والدستور والقانون المصري في جهة أخرى حتى يُختلق صراع أو تُعقد مقارنات بينهما، لا سيما وأن تشريعات القانون المصري استقى أكثرها من أحكام الفقه الإسلامي، وأن مبادئ الشريعة الإسلامية ضابط حاكم لجميع مواده كما أفاد الدستور في مادته الثانية.

وخلص البيان إلى أن الدعوة لصُنع تدين شخصي افتئات على الشرع، أو لصُنع قانون فردي افتئات على ولي الأمر، وإعادة إنتاج للفكر التكفيري المنحرف، وأن الانتقاء والتدليس، وصدمة الجمهور بإقامة استدلالات غير صحيحة على تحريم حلال أو تحليل حرام، جريمة فكرية ومعرفية تهدد الأمن الفكري والاستقرار المجتمعي، محذرًا من الفكر المعوج[1].

الخاتمـــة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:-

أولًا: نتائج البحث:-

قال الطبري: "فإذا كان معلومًا أنه لا طاعة واجبة لأحد غير الله أو رسوله أو إمام عادل، وكان قد أمر بقوله: وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ} بطاعة ذوي أمرنا، كان معلومًا أن الذين أمر بطاعتهم -تعالى ذكره- من ذوي أمرنا هم الأئمة ومن ولوه المسلمين دون غيرهم" تفسير الطبري (٨/ ٥٠٣).

وقال القرطبي: "فأمر بطاعته عز وجل أولًا، وهي امتثال أوامره واجتناب نواهيه، ثم بطاعة رسوله ثانيًا فيما أمر به ونهى عنه، ثم بطاعة الأمراء ثالثًا، على قول الجمهور وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم".

ثم قال: (قلت) وأصح هذه الأقوال: (الأول) تفسير القرطبي (٥/ ٢٥٩- ٢٦٠).

يُراجع:

- تفسير مجاهد (١/ ٢٨٥).
- تفسير القرطبي (٨/ ٤٩٩- ٥٠٣).

[1] http://www.aljazeeramubasher.net/news/2025/4/20

١- إن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء أصبح حاجة ملحة تتطلب وضع معايير أخلاقية ضابطة للتعامل بها.

٢- ينبغي الانفتاح على الذكاء الاصطناعي وتطوير برامج وتطبيقات ذكية خاصة بالمجالات الشرعية الأمر الذي يتطلب التعاون بين جهات الإفتاء والجهات المعنية بالذكاء الاصطناعي.

٣- إن الفتاوى الشاذة وانتشارها ظاهرة قديمة عانت منها الأمة كثيرًا فيلزم مواجهتها والتصدي لها من قبل علماء الشريعة.

٤- ينبغي أن يتسلح المفتي بالعلوم الحديثة كعلم الحاسوب لمواكبة العصر، ولمواجهة الشذوذ والانحراف الأمر الذي يتطلب توفير مراكز متخصصة لتزويد المفتين بتلك العلوم.

٥- يلزم تعيين المفتين من قبل ولي الأمر، وعدم السماح بصدور فتوى من أي جهة إلا أن تكون مجازة بالإفتاء.

٦- الذكاء الاصطناعي وسيلة مهمة لمواجهة شذوذ الفتوى إلا أنه لا يخلو من بعض السلبيات لكن يمكن معالجتها لتحقيق أكبر استفادة من تلك التقنية.

ثانيًا: التوصيات:-

١- دمج الذكاء الاصطناعي في التعليم الشرعي، وتدريب الطلاب على استخدام تطبيقاته بهدف تحسين نوعية الخريجين الشرعيين.

٢- إنشاء تطبيق متقدم للفتوى بأشهر اللغات العالمية.

٣- تطوير أدوات للتدقيق الفقهي الآلي.

والحمد لله رب العالمين

المراجـــع

أولًا: كتب التفسير وعلوم القرآن.

١- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد شـمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـــ)، دار الكتب المصرية- القاهرة، ط٢ (١٣٨٤هـ- ١٩٤٦ م)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش.

٢- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـــ)، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، (١٤٢٢هـــ- ٢٠٠١ م) تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي.

٣- تفسـير مجاهد، أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشـي (ت: ١٠٤هـــ) دار الفكر الإسلامي الحديثة- مصر، ط١، (١٤١٠هـ- ١٩٨٩م) تحقيق: محمد عبد السلام أبي النيل.

ثانيًا: كتب الحديث وشروحه.

١- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم الدارمي البستي (ت: ٣٥٤هـ)، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١ (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م) ترتيب: الأمير علاء الدين بن بلبان الفارسي (ت: ٧٣٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط.

٢- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ط١، ١٤٢٢هـ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر.

٣- الروض الداني (المعجم الصغير) سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، المكتب الإسلامي، دار عمار- بيروت، عمان، ط١ (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م)، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير.

٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة- بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي.

٥- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، (١٤١١هـ- ١٩٩٠م) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

٦- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

ثالثًا: كتب الفقه وأصوله وقواعده.

١- الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، دار الآفاق الجديدة- بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر.

٢- الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، أحمد بن إدريس القرافي، مكتبة المطبوعات الإسلامية- حلب، ط٤، ٢٠٠٩م، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

٣- أدب المفتي والمستفتي، عثمان بن عبد الرحمن تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، تحقيق: موقف عبد الله عبد القادر.

٤- الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه، شمس الدين محمد بن عثمان بن على المسار الماردينى الشافعي (ت: ٨٧١هـ)، مكتبة الرشد- الرياض، تحقيق: عبد الكريم بن على محمد بن النملة.

٥- أنوار البروق في أنواء الفروق، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس المالكي الشهير بالقرافي (ت: ٦٨٤هـ)، عالم الكتب.

٦- البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، دار الكتب، ط١ (١٤١٤هـ- ١٩٩٤م).

٧- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، عثمان بن علي بن محجن البارعي الزيلعي الحنفي (ت: ٧٤٣هـ)، المطبعة الكبري الأميرية، بولاق- القاهرة، ط١، ١٣١٣هـ.

٨- تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد بن محمد بن على بن حجر الهيتمي، المكتبة التجارية الكبري بمصر لصاحبها مصطفى محمد (١٣٥٧هـ- ١٩٨٣م).

٩- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب، ١٣٨٧هـ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري.

١٠- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت: ١٢٣٠هـ) دار الفكر.

١١- رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت: ١٢٥٢م) دار الفكر- بيروت، ط٢ (١٤١٢هـ- ١٩٩٢م).

١٢- الروض المربع شرح زاد المستقنع، منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدارىس البهوتي الحنبلي (ت: ١٠٥١هـ)، دار المؤيد- مؤسسة الرسالة.

١٣- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢ (١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م).

١٤- شرح الكوكب المنير، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز المعروف بابن النجار الحنبلي (ت: ٩٧٢هـ)، مكتبة العبيكان، ط٢ (١٤١٨هـ- ١٩٩٧م) تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد.

١٥- فتاوى ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب- بيروت، ط١، (١٤٠٧هـ)، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر.

١٦- المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار الفكر.

١٧- الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، دار بن عفان، ط١ (١٤١٧هـ- ١٩٩٧م) تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان.

١٨- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الطرابلسي المغربي المالكي (ت: ٩٥٤هـ)، دار الفكر، ط٣ (١٤١٢هـ- ١٩٩٢م).

١٩- نهاية السول شرح منهاج الوصول، عبد الرحيم بن الحسن بن على الإسنوي الشافعي (ت: ٧٧٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١ (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).

٢٠- الورقات، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨) تحقيق: عبد اللطيف محمد العبد.

رابعًا كتب اللغة.

١- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت: ٣٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط١، ٢٠٠١م، تحقيق: محمد عوض مرعب.

٢- الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (ت: ٣٢٨هـ)، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١ (١٤١٢هـ- ١٩٩٢م) تحقيق: حاتم صالح الضامن.

٣- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، دار العلم للملايين- بيروت، ط٤ (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار.

٤- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، دار ومكتبة الهلال، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي.

٥- القاموس الفقهي لغة واصطلاحًا، سعد أبو حبيب، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط٢ (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

٦- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور (ت: ٧١١هـ)، دار صادر- بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٧- مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت: ٣٩٥هـ)، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٢ (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م) تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان.

٨- مختار الصـــحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي (ت: ٦٦٦هـــــ)، المكتبة العصرية- الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط٥ (١٤٢٠هـــ- ١٩٩٩م) تحقيق: يو سف الشيخ محمد.

٩- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.

خامسًا: مصادر متنوعة.

١- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت، ٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١ (١٤١١هـ- ١٩٩١م) تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم.

٢- إم آي تي تكنولوجي ريفيو العربية (٢٠٢٠) كيف ساهم الذكاء الاصطناعي في تطوير التعليم العالي، مجلة MIT Technology بالشراكة مع مؤسسة دبي للمستقبل:

https://٢٤hi/pw.٧٣٩

٣- تحسين قدرات الذكاء الاصطناعي لمساعدة الطلاب في التعليم

https://24.pw/9FEF

٤- تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودورها في خدمة العلوم الشرعية، مبروك بهي الدين رمضان الدعدر- مجلة البحث العلمي الإسلامي- العدد (٦٠) تاريخ العدد: ٣٠/ ٨/ ٢٠٢٤م (رد مد النسخة المطبوعة) :ISSN٢٧٠٨ (رد مد النسخة الإلكترونية) :ISSN- E٢٧٠٨.

٥- التقليد حكمه في ضوء الكتاب والسنة، وصي الله بن محمد بن عباس، دار الاستقامة- القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

٦- درء تعارض العقل والنقل، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- المملكة العربية السعودية، ط٢ (١٤١١هـ- ١٩٩١م) تحقيق: محمد رشاد سالم.

٧- دليل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال البحث العلمي، أماني مجاهد، دار سوهاج للنشر، ٢٠٢٣م.

٨- دور الذكاء الاصطناعي في التقاضي والتنفيذ، زينب ثامر شهيد، إيمان عباس مهدي Dol: ١٥٨٤٩.١٠.ZJJLS/ ٤٢, ٢٤٠٣٣٠

٩- دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن السيبراني- رؤى نظرية، حسن نايف مبارك الحجرف، مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة ٧٦٧٥- ٢٧٠٧: ISSN.

١٠- الذكاء الاصطناعي في الرعاية الصحية، ماهر عبد اللطيف راشد، مراجعة المركز العربي للتأليف وترجمة العلوم الصحية.

١١- الذكاء الاصطناعي والتعليم، مروة خميس، وزارة التربية والتعليم بالعراق، عن المنظومة ١٢٤٣٤٦.

١٢- صفقة الفتوى والمفتي والمستفتي، أحمد بن حمدان الحراني- دار الفكر.

١٣- الغلو في الدين، الصادق الغرياني، الشركة العامة للورق والطباعة، ط١.

١٤- الفتاوى الشاذة وخطورتها، عجيل جاسم النشمي- دار الفكر.

١٥- فوبيا الذكاء الاصطناعي وأخلاقيات البحث العلمي، فهمي محمد، المؤسسة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، ٢٠٢٣م.

١٦- كيف استطاع الذكاء الاصطناعي التأثير على التعليم، خديجة لطفي (٢٠١٩م)

.GFEF٩.PW /٢٤HTTPS: / /

١٧- منهج المفتي المعاصر، محمد رجب سويسي، مجلة العلوم القانونية والشرعية- الزاوية.

١٨- الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- الكويت، ط٢، دار السلاسل- الكويت.

١٩- http: / /www.aljazeeramubasher.net /news /2025 /4 /20